اصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

لا يخفى على احد ان لبنان يمر اليوم في اسوأ ازمة اقتصادية واجتماعية في تاريخه، ان لم اتجرأ واقول اسوأ ازمة وجودية، ازمة ارخت بظلالها على كافة جوانب حياة اللبنانيين وحدَّت من قدرة مؤسساته العامة على الابتكار .

ان التطور والتقدم الفعلي في مجال التحول الرقمي لا يمكن ان يتحقق دون بيئة عمل محفزة وداعمة، وهذا ما نكاد نفتقده للاسف نظراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها لبنان على الصعيدين السياسي والاقتصادي .

هذه الظروف اثرت سلبا على البيئة التشريعية والادارية والهيكليات التنظيمية، والنضج الرقمي واستمرارية الاعمال وجعلت من ايجاد الظروف الموضوعية لتحقيق الاهداف المقترحة في قطاع التكنولوجيا امراً صعباً.

هدف الحكومة اللبنانية هو تحقيق المزيد من الثقة من خلال الشفافية ، ومكافحة الفساد ، وتلبية احتياجات ومطالب مواطنيها لتحسين نوعية الحياة وتحسين خدمات القطاع العام. ولتحقيق هذا الهدف ،

يسرني ان اعلمكم اليوم ان الحكومة اللبنانية تعمل حاليا، وبعزمٍ وخطى ثابتة، على تحديث واطلاق الإستراتيجية الوطنية الشاملة للتحول الرقمي أخذين في الاعتبار التطورات الاقتصادية والمالية الاخيرة. وتستند هذه الإستراتيجية على المبادىء التالية:

1. تحقيق التكامل والدمج integration بين الاستراتيجية ومبادرات وبرامج تسهم في تحفيز الشفافية والنزاهة والمحاسبة مثل استراتيجية مكافحة الفساد، ومبادرة الحكومة المفتوحة وبرنامج اعادة هيكلة القطاع العام.

2. البناء على التشريعات الموجودة مثل قانون المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي وغيرها من القوانين ذات الصلة والعمل على اصدار مراسيم تطبيقية عصرية تسهم في تحسين وتطوير الخدمات الكترونية للمواطنين اللبنانيين مقيمين ومغتربين وكذلك لمجتمع الاعمال.

3. تحويل عمليّات القطاع العام عبر تلقّف التكنولوجيا الرقميّة والسعي لتنفيذ العمليّات بشكل لا ورقيّ وتمكين العمليّات الرقميّة بالتصميم بالارتكاز إلى المعايير الدوليّة

4. العمل على وضع الاطر العملية لتفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص خاصةً منظمات المجتمع المدني.
5. الاستثمار في هذا القطاع خاصةً في قواعد البيانات ومراكز المعلومات والمواقع الالكترونية للانطلاق في برنامج متكامل للتحول الرقمي.
6. ايجاد بيئة تكنولوجية فعالة تستند على الخدملات الرقمية المشتركة وعلى معايير موحدة لامان المعلومات والتبادل البيني والخدمات الرقمية وآليات الدفع الالكترونية، وحوكمة هذا القطاع .

كما اطلق مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مشروعاً لتطوير السجل التجاري وبدأ بتطبيقه من خلال منصة التبادل البيني التي تشمل البوابة الالكترونية المشتركة للحكومة اللبنانية ومن فوائده تحسين ترتيب لبنان في مؤشر "ممارسة الأعمال" ويساهم في بناء العديد من المنصات الرقمية الأساسية وبالتالي توفير التكلفة والوقت للمشاريع المستقبلية وتطوير الخدمات الرقمية التي تقلل من التزوير وتخفف من العبء على المواطن.

السيدات والسادة،

شكلت الاوضاع الاقتصادية والمالية تحديات كبيرة للبنان، حيث عطلت الى حدٍّ كبير القدرة على الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات، كما ان التدهور الكبير في رواتب موظفي القطاع العام نتيجة تراجع قيمة العملة الوطنية جعل من شبه المستحيل المحافظة على المهارات الرقمية او استقطاب الخبرات التقنية المطلوبة.

لكن، ورغم هذه التحديات، هناك جوانب مضيئة من الضروري التنويه بها. فقد استطاعت البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان دعم جهود القطاعين العام والخاص الخاص في مجال النشاطات عن بعد online activities كنشاطات التعليم عن بعد والتواصل الافتراضي في مجال الاعمال والاجتماعات الرقمية وبكلفة مدعومة مما خفف من اعباء جائحة كورونا وحقق استمرارية مقبولة للاعمال رغم الامكانات المحدودة.

كذلك فإن المجتمع اللبناني القادر دوماً على الابتكار والتكيف في اصعب الاوضاع، استطاع عبر شراكته مع القطاع العام والجهات المانحة من تصميم منصة الكترونية IMPACT استطاع عبرها تقديم خدمات ملحة وضرورية للشعب اللبناني مثل التلقيح لفايروس كوفيد-١٩ والتسجيل لتلقي المساعدات الاجتماعية للعائلات الاكثر فقراً وضبط عمليات التخالط الاجتماعي، ويجري العمل حاليا للبناء على نجاح هذه المنصة لتقديم المزيد من الخدمات الرقمية بطريقة شفافة وتفاعلية ضمن مؤسسات الادارة العامة.

وتتم مواكبة هذا العمل من خلال برنامج مشترك بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية وادارة التفتيش المركزي اللبناني لتطوير مؤشرات اداء قطاعية ومؤسسية لتحقيق الرقابة الرقمية وتعزيز مفهوم المسائلة وصولاً لحوكمة كاملة لهذا القطاع.

السيدات والسادة،

ان خروج لبنان من ازمته الحالية يحتاج الى تطبيق افكار تقدمية ونيّرة وايجاد حلول مبتكرة تواكب التقدم التكنولوجي في العالم وتسهم في تطوير الادارة العامة اللبنانية وتقدم خدمات الكترونية شفافة للبنانيين تغنيهم عن المرور في القنوات العادية التي تأخذ وقتاً ومجهوداً اكبر لتلبية احتياجاتهم، والتي للاسف ما يزال الفساد يستشري في معظمها. وهذا ما تعمل عليه الحكومة اللبنانية اليوم اذ نطلق قريباً استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي، بالاشتراك مع المجتمع المدني وشركاءنا الدوليين، علّها تكون الخطوة الاولى على طريق الالف ميل..

امكانيات التعاون مع دول المشرق (حاليا الاردن والعراق):

ان المشرق عامةً ولبنان خاصةً يعتمد اكثر فأكثر اليوم وبعد تحوّل العالم الى قرية صغيرة على التعاون البنّاء بين الدول الصديقة والشقيقة، وهنا تبرز اهمية منتديات كمنتدى المشرق اليوم، فسبل التعاون بين لبنان ودول المشرق متعددة وابرزها:

١-الاستفادة من الممارسات الناجحة للدول المشاركة خاصةً في مجال التشريعات والنصوص التطبيقية لان ذلك يوفر الكثير من الجهد والمال ويساهم في تحقيق اندماج اكثر في بيئة الاعمال بين دول المشرق، خصوصاً ان العالم يتجه الى مزيد من الانصهار والاندماج على الصعيد التكنولوجي وتوحيد المعايير التقنية.

٢-بالتالي نقترح انشاء منصة مشتركة لاكاديمية رقمية تعنى بتطوير المهارات في الدول المشاركة في تلك المنصة وذلك على صعيد استخدام التكنولوجيا من قبل المواطنين وموظفي القطاع العام وعلى صعيد تطوير قدرات البرمجة للاشخاص المتخصصين .

ولوزارة التنمية الادارية في لبنان خبرة كبيرة في هذا المجال ان كان على صعيد التدريب المعلوماتي او التدريب عن بعد (ادناه بعض الاحصاءات والارقام حول التدريب المنجز).

OMSAR's Digital Training

		Training Courses	Number of Trainees
Classroom Training	High End-user ICT (Advanced)	5059	2053
	Training on MS Office Applications	27058	6896
Digital Training or E-Learning	**High End-user ICT**	1317	383